

معاهدة إنكيار اسكلسي 1833م بين روسيا والدولة العثمانية وانعكاساتها الدولية

The Treaty of Unkiar-Iskelessi 1833 between Russia and the Ottoman Empire and its International Reflections.

فوزية محنوف¹، جامعة 08 ماي 1945- قالمة، الجزائر

Fawzia mahnouf, University of 08 may 1945-Guelma, Algeria
fmahnouf1982@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/03/31

تاريخ القبول: 2019/03/01

تاريخ الإرسال: 2018/12/20

ملخص

أعتبرت معاهدة إنكيار اسكلسي بين الدولة العثمانية وروسيا سنة 1833م ذروة ما بلغته السياسة الروسية من نجاح في علاقتها بالدولة العثمانية، فالإشراف على المضائق الذي كان حلم روسيا القيصرية القديم، والذي خاضت من أجل تحقيقه العديد من الحروب ضد الدولة العثمانية، قد أصبح حقيقة وواقعا سياسيا ملموسا بمقتضى هذه المعاهدة، إلا أن هذا النصر السياسي والدبلوماسي الكبير الذي أحرزته روسيا أثار قلق بعض الدول الأوروبية الكبرى، التي رأت فيه خطرا يهدد نظام توازن القوى الأوروبي، فسعت جاهدة لإلغاء هذه المعاهدة وحرمان روسيا ثمرة هذا الإنتصار.

الكلمات المفتاحية: معاهدة؛ العلاقات الدولية؛ المضائق؛ الدولة العثمانية؛ الدول الأوروبية الكبرى (روسيا، بريطانيا، فرنسا، النمسا).

Abstract

In 1833, the Treaty of "Unkiar-Iskelessi" between the Ottoman Empire and Russia was regarded as the culmination of the Russian policy of success in its relationship with the Ottoman Empire. The control of the Straits, which was the dream of Russia and fought for many wars against the Ottoman Empire, But this great political and diplomatic victory by Russia has raised the concern of some major European countries, which saw it as a threat to the system of European balance of power, and worked hard to abolish this treaty and deprive Russia of the result of this victory.

Keywords: treaty; international relations; straits; Ottoman Empire; major European states (Russia, Britain, France, Austria).

¹ المؤلف الرئيسي: محنوف فوزية، جامعة 08 ماي 1945 - قالمة، الجزائر

مقدمة

منذ أن ظهرت روسيا كقوة عظمى في الساحة الدولية أصبحت تهدف إلى الإستحواذ على العاصمة العثمانية، حتى تتمكن من إحكام سيطرتها على المضائق (البوسفور والدردنيل)، لتجد منفذا لها إلى المياه الدافئة عبر البحر الأسود، فكانت روسيا الدولة الأوروبية التي تبنت بشكل واضح مشاريع تقسيم الدولة العثمانية بين القوى الأوروبية الكبرى، بحيث تكون العاصمة العثمانية والممرات العثمانية من نصيبها، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف دخلت في صراعات وحروب طويلة مع الدولة العثمانية خاصة خلال القرن 18م، ففي الربع الأخير منه تمكنت روسيا من التوسع جنوبا على حساب الأراضي العثمانية، فأصبح البحر الأسود بحيرة روسية، واستمرت الحروب بين الدولتين خلال القرن 19م.

وعلى الرغم من طابع العداء الذي ساد تاريخ العلاقات بين روسيا والدولة العثمانية، فقد تم إبرام تحالف دفاعي بين الطرفين سنة 1833م، عرف تاريخيا بمعاهدة إنكيار اسكلسي، التي اعتبرت منعرجا خطيرا في تاريخ العلاقات الروسية-العثمانية، كما كان لها تأثيرا كبيرا في العلاقات الدولية الأوروبية آنذاك، حيث أثارت هذه المعاهدة شكوك القوى الأوروبية الكبرى، حول النوايا الحقيقية لروسيا التي جعلتها تبرم مثل هذه المعاهدة مع الدولة العثمانية، خاصة وأن هذه الأخيرة كانت تمر بمرحلة جد حرجية، شهدت خلالها الضعف الشديد في ظل الحركات الانفصالية عن الحكم العثماني بعد حصول اليونان على الإستقلال، ومحاولة والي مصر الانفصال عن الدولة العثمانية.

لقد أثارت معاهدة إنكيار اسكلسي مخاوف الدول الأوروبية الكبرى من التأثير المباشر للنفوذ الروسي في الدولة العثمانية على نظام توازن القوى الأوروبي، نظرا لتضارب وتباين مصالح هذه القوى مع روسيا في الدولة العثمانية، فتمكن روسيا من الوصول إلى تجارة البحر الأبيض المتوسط، ومنافسة القوى الأوروبية الكبرى يهدد الأمن الأوروبي، ويهدد مصالح القوى الأوروبية الكبرى، لذلك سعت هذه القوى للتحرك من أجل إلغاء هذه المعاهدة. وبناء على ماسبق نطرح الإشكالية الآتية:

على اعتبار أن إبرام أية معاهدة سواء كانت دفاعية أو حتى هجومية بين دولتين أو أكثر أمر متعارف عليه في العلاقات الدولية خلال القرن 19م، لماذا أثارت معاهدة إنكيار اسكلسي سنة 1833م بين روسيا والدولة العثمانية حفيظة القوى الأوروبية الكبرى واعتبرتها خطرا يهدد الأمن الأوروبي؟ والتي تندرج ضمنها التساؤلات التالية:

✓ ماهي الأهداف الروسية والعثمانية من خلال معاهدة إنكيار اسكلسي؟

✓ ما مدى تأثير معاهدة إنكيار اسكلسي على مصالح القوى الأوروبية الكبرى؟

✓ ما هي القوى الأوروبية التي عملت على إلغاء المعاهدة؟

1. ظروف انعقاد معاهدة إنكيار اسكلسي.

في ثلاثينيات القرن 19م ظهر بشكل واضح التحول الكبير في السياسة الخارجية لروسيا تجاه الدولة العثمانية، فقد كانت القوة الأوروبية الأكثر عدائية للدولة العثمانية¹، فبعد الثورة اليونانية أدركت روسيا أن القوى الأوروبية الكبرى لن تسمح لها بالتوسع جنوبا وشرقا على حساب الدولة العثمانية، ومنه فالخيار العسكري

لم يعد يجد نفعاً، وبذلك انتهجت روسيا سياسة تهدف إلى تحقيق الهيمنة السياسية على الدولة العثمانية، من خلال العمل على بسط النفوذ الروسي عليها وإبعاد القوى الأوروبية الأخرى². وقد وجدت روسيا في صراع الدولة العثمانية مع محمد علي باشا³ والي مصر⁴ فرصة لتحقيق ذلك، حيث عملت على مراقبة ما يجري داخل الدولة العثمانية، ومحاولة استغلال الظرف للحصول على مزيد من المكاسب بالطرق السلمية، فعندما قام السلطان العثماني محمود الثاني⁵ بالإستنجاد بالقوى الأوروبية الكبرى في بداية الصراع مع واليه على مصر محمد علي باشا سارع القيصر الروسي نيكولا الأول⁶ إلى عرض مساعدته على الدولة العثمانية⁷، حيث قام بإرسال الجنرال مورافيفف "Mouravieff" المبعوث الخاص إلى اسطنبول، لإبداء نية روسيا في دعمها للدولة العثمانية ضد واليها المتمرد، وأعدا السلطان العثماني بتقديم المساعدة العسكرية اللازمة لإيقاف تقدم الجيش المصري نحو العاصمة العثمانية⁸، حيث عرض التدخل الروسي الذي لا يقتصر على المساعدة العسكرية فحسب، بل كذلك الوساطة الروسية لإيجاد حل للأزمة والصراع الدائر بين الطرفين⁹. والملاحظ أن توجيه السياسة الروسية للتحالف مع الدولة العثمانية في هذه الفترة بالذات، يرجع سببه إلى إدراك رجال السياسة الروس لخطورة التحرك المصري باتجاه العاصمة العثمانية اسطنبول وتهديده للمصالح الروسية، مما يمنح فرنسا الفرصة في زيادة تدخلها في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية من خلال مساندتها لحليفها محمد علي¹⁰، لذلك نجد أن روسيا سارعت إلى عرض مساعدتها على الدولة العثمانية، وأبدت استعداداً بإمداد السلطان العثماني بأسطول بحري لحماية الدولة العثمانية.

في بداية الأمر تردد السلطان محمود الثاني في قبول اقتراح القيصر الروسي، المتمثل في تقديم المساعدة الروسية للدولة العثمانية في صراعها مع محمد علي باشا¹¹، لكن تحقيق القوات المصرية للإنجازات المتتالية على الجيش العثماني، زاد من فرصة روسيا للتدخل في الصراع المصري العثماني¹²، وجعل السلطان محمود الثاني يتخذ قراراً بقبول المساعدة الروسية، ومع ازدياد الخطر بتقدم القوات المصرية باتجاه العاصمة العثمانية اسطنبول، أصبح السلطان في موقف جد حرج، مما أجبره على قبول العرض الروسي، خاصة وأن الدول الأوروبية الأخرى لم تستجب لطلب المساعدة الذي تقدمت به السلطات العثمانية¹³، فقد كان رفض بريطانيا تقديم المساعدة للدولة العثمانية في صراعها مع محمد علي يخدم مصلحة روسيا بالدرجة الأولى، حيث استغلت ذلك من أجل الوصول إلى عقد تحالف روسي-عثماني لإحتواء الخطر المصري، مما يمكنها من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية¹⁴. وفي 3 فيفري 1833م بعث الباب العالي مذكرة إلى بوتنييفف "boutenieff" القائم بالأعمال الروسي في اسطنبول، يطلب فيها إرسال روسيا لقوات برية إلى العاصمة العثمانية، وبناء على هذا الطلب صدرت الأوامر من القيصر بنقل أربعة عشر ألف جندي روسي، وتركيزهم في البوسفور لحماية السلطة المركزية العثمانية¹⁵.

وعلى الرغم من اعتراض بعض كبار رجال الدولة العثمانية على فكرة قبول المساعدة الروسية، التي اعتبروها خطراً أشد من خطر محمد علي، لأنه سيتمكن روسيا من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية

أكثر من منح سوريا لمحمد علي باشا¹⁶، إذ أن قبول السلطان العثماني المساعدة الروسية "...يعد بكل المقاييس نجاحا ساحقا للدبلوماسية الروسية الجديدة تجاه الدولة العثمانية، فما لم تستطع روسيا الحصول عليه بالحرب على مدار قرنين من الزمان نجحت الوسائل الدبلوماسية في تحقيقه في أقل من عام..."¹⁷. غير أن المساعدة العسكرية الروسية جعلت السلطان العثماني في موقف قوة¹⁸، فخطورة الوضع بعد التدخل الروسي في الأزمة إلى جانب الدولة العثمانية أثار حكومة كل من فرنسا وبريطانيا اللتين سارعتا للتدخل، وتوسطتا للصلح بين الدولة العثمانية ومحمد علي¹⁹، مما جعل هذا الأخير يقبل بالوساطة الفرنسية والبريطانية التي أسفرت عن توقيع إتفاقية كوتاهية في 8 ماي 1833م²⁰.

وعلى الرغم من إبرام الصلح بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا وزوال الخطر المصري الذي كان يهدد الدولة العثمانية، فإن القيصر الروسي رفض سحب القوات الروسية من المضائق إلا بعد الحصول على المزيد من التنازلات والمكاسب، حيث مارست الدبلوماسية الروسية ضغطا كبيرا على السلطة العثمانية، من خلال قيام القيصر نيكولا الأول بإيفاد المبعوث الروسي أورلوف "orlov" في مهمة خاصة إلى اسطنبول، وكلفه بإبرام تحالف دفاعي مع الدولة العثمانية، والتأكيد على أن إمضاء الحكومة العثمانية على معاهدة بينها وبين روسيا بشروط هذه الأخيرة دون مناقشتها مع الباب العالي، هو الشرط الأساسي لانسحاب ومغادرة القوات الروسية²¹. ومنذ وصول أورلوف إلى العاصمة العثمانية اسطنبول في 6 ماي 1833م دخل في مفاوضات مع السلطات العثمانية²²، وتمكن من إقناع السلطان العثماني بضرورة تمتين العلاقات الروسية العثمانية، بحجة أنها الدولة الوحيدة من بين الدول الأوروبية التي وقفت إلى جانب الدولة العثمانية، وأنها القوة الوحيدة التي قدمت لها المساعدة العسكرية، وكانت حريصة على الدفاع عنها أمام تهديدات محمد علي باشا²³، وقد أسفرت المفاوضات بين الجانبين عن توقيع معاهدة إنكيار اسكسلي في 8 جويلية 1833م، رغم اعتراض بعض وزراء الدولة العثمانية على إبرام تحالف دفاعي مع روسيا على اعتبار أنها العدو التقليدي للدولة العثمانية²⁴، فقد بين قائد البحرية العثمانية أن هذه المعاهدة ستأثر على استقلال الدولة العثمانية، كما ستجبر كل من بريطانيا وفرنسا على تغيير سياستهما اتجاهها، لكن السلطان العثماني تجاهل تلك الاعتراضات وقبل التصديق على المعاهدة²⁵. ولعل ذلك يرجع إلى سعيه لكسب الوقت حتى يتمكن من تأسيس الجيش الحديث، فقد كان يدرك تماما أن صلح كوتاهية مع محمد علي ما هو إلا هدنة مؤقتة²⁶، ومن جهة أخرى كان السلطان العثماني مجبرا على مسيرة روسيا، فقد كان عليه دفع ديونه الحربية لها وفقا لمعاهدة أدنة سنة 1829م، غير أن ميزانية الدولة لم يكن بمقدورها ذلك²⁷. وعلى الرغم من الإنتقادات الموجهة للسلطان بتحالفه مع العدو التقليدي للدولة العثمانية روسيا، فقد ساعدت هذه المعاهدة-الدبلوماسية العثمانية لإعادة النظر في إتفاقية كوتاهية، وزادت من إصرار حكومة الباب العالي على الإحتفاظ بمصر ضمن كيان الدولة العثمانية، بالرغم من كون هذه المعاهدة دفاعية فقط، ولم تهدف إلى إيجاد حل للصراع المصري العثماني²⁸.

2. محتوى معاهدة إنكيار اسكلسي.

تعتبر معاهدة إنكيار اسكلسي معاهدة دفاعية بين الدولة العثمانية وروسيا، يتم بموجبها تقديم مساعدة متبادلة في حالة هجوم أي طرف آخر، أو وجود أي خطر يهدد أمن وسلامة الدولتين²⁹، وقد احتوت المعاهدة على ستة مواد بالإضافة إلى مادة سرية³⁰، وكانت جميع المواد معلنه ماعدا البند السري الملحق بالمعاهدة³¹. أكدت المادة الأولى على التحالف بين القيصر الروسي والسلطان العثماني من أجل ضمان السلام والصداقة بين الدولتين، كما نصت على الدفاع المشترك بين الطرفين لضمان سلامة سيادة كل دولة ضد أي عدوان³². من خلال هذه المادة أعطت روسيا لنفسها الحق في التباحث مع الباب العالي في كل ما تضمن أنه يمس أمن وسلامة الدولتين، "فمن حق روسيا التدخل لحماية الدولة العثمانية متى رأى مبعوثها أو سفيرها أو أميرالاتها أو جنرالاتها ذلك مناسباً، فالدبلوماسية العثمانية تدار من المجلس الروسي كما أن أمورها الداخلية مع ولاياتها تعطى بأوامر روسية"³³، وبذلك يمكن القول أن هذه المادة قد خولت لروسيا حق التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بشكل واضح وصريح.

أما المادة الثانية فقد أكدت على مختلف الإتفاقيات السابقة المبرمة بين روسيا والدولة العثمانية، كإتفاقية أدرنة سبتمبر 1829م، واتفاق سان بيترسبورغ أبريل 1830م، واتفاقية القسطنطينية جويلية 1832م³⁴، لقد أرادت روسيا من خلال هذه المادة وضع الترتيبات المتبقية بين الدولة العثمانية واليونان في العديد من المسائل كمسألة الحدود بين الطرفين³⁵.

وجاء في المادة الثالثة أنه من أجل ضمان سلامة وأمن الدولة العثمانية، وفي حالة طلب هذه الأخيرة للمساعدة العسكرية الروسية، فإن روسيا تلتزم بوضع القوات العسكرية البرية والبحرية اللازمة تحت تصرف الباب العالي³⁶، ويتضح من خلال ذلك أن روسيا تريد إيجاد ذريعة مناسبة للحفاظ على أسطولها الحربي على أهبة الإستعداد بالقرب من العاصمة العثمانية، حتى تتمكن من احتلالها في أسرع وقت عند حدوث أي طارئ وفي الوقت المناسب³⁷.

ونصت المادة الرابعة على أن تكاليف المساعدات العسكرية البرية والبحرية تقع على عاتق الدولة التي طلبت المساعدة، وأكدت المادة الخامسة على دوام سريان المعاهدة لمدة ثماني سنوات ابتداء من يوم التوقيع والتصديق عليها بين الطرفين، كما يمكن تجديدها بعد ذلك مع إمكانية إجراء تعديلات عليها بالإتفاق بين الطرفين. وبينت المادة السادسة على أن تبادل التصديق على هذه المعاهدة يتم في العاصمة العثمانية اسطنبول في مدة أقصاها شهرين أو أقل إن أمكن ذلك³⁸.

وقد اشتملت المعاهدة على بند سري³⁹، تم الإتفاق فيه على أن الدولة العثمانية غير ملزمة بإرسال إمدادات عسكرية إلى روسيا في حالة دخولها في حرب مع طرف آخر، واكتفائها بإرسال إنذارات عسكرية، وإغلاق مضيق الدردنيل أمام أساطيل الدولة التي تكون روسيا في حالة حرب معها مهما كانت الأسباب⁴⁰، كما تعترف الدولة العثمانية بموجب هذه الإتفاقية بحق مرور السفن الحربية الروسية في المضائق في حالة دخول روسيا في حرب مع

أية دولة، وفي مقابل ذلك ترسل روسيا جيشاً لمساندة الدولة العثمانية في حالة دخول هذه الأخيرة في حالة حرب⁴¹، حيث يلاحظ أن الدولة العثمانية قد منحت ضمناً للسفن الحربية الروسية الحق في المرور عبر المضائق إلى البحر الأبيض المتوسط، على الرغم من أن المعاهدة لم تذكر ذلك صراحة⁴²، وبذلك تكون المعونات العثمانية التي تقدمها لروسيا في حالة دخولها في حرب قاصرة على إغلاق المضائق أمام السفن الحربية للدول المعادية لروسيا⁴³، ومنه "فإن المادة السرية تكون قد كفلت لروسيا مناعة بحرية من خلال منع مرور السفن الحربية إلى البحر الأسود"⁴⁴، حيث جعلت هذه المعاهدة حدود روسيا في فترة الحرب تصل إلى مضيق الدردنيل "إذ أصبح من حقها وحدها حرية استعماله سلمياً وحربياً ولم يعد لأية دولة الحق في الدخول فيه وضرب روسيا مطلقاً"⁴⁵.

إن قيام الدولة العثمانية- بموجب معاهدة إنكيار اسكسلي- بمجرد غلق المضائق بدل تقديم المساعدة التي تحتاجها روسيا في حالة دخولها في حرب مع أطراف أخرى، يوضح عدم الإلتزام بمبدأ المعاملة بالمثل المتعارف عليه عند إبرام أية معاهدة دفاعية⁴⁶، فروسيا لم تهدف إلى جعل الدولة العثمانية تقوم بغلق المضائق أمام الدول المعادية لها فحسب، بل هدفت كذلك إلى فرض نوع من السيادة على الدولة العثمانية بأن تصبح روسيا بمثابة الحامي لها والوصي عليها⁴⁷. فالمعاهدة تبين بشكل جلي مدى التغير الذي طرأ على السياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية، حيث أصبحت تسعى إلى المحافظة على الدولة العثمانية بدل مشاريع التقسيم التي كانت روسيا تتبناها سابقاً⁴⁸.

ومن جهة أخرى فجوهر وثقل معاهدة إنكيار اسكسلي يكمن في البند السري أو المادة السرية المنفصلة والملاحقة بالمعاهدة، فهذه المادة السرية تعني إعلان روسيا الحرب ضد بريطانيا وفرنسا⁴⁹، وإجبار الباب العالي للإتحاد معها ضد أي هجوم فرنسي أو بريطاني عن طريق البحر الأبيض المتوسط⁵⁰، حيث سعت روسيا من خلال معاهدة إنكيار اسكسلي إلى تقليص النفوذ البريطاني والفرنسي في الدولة العثمانية، حتى تتمكن من إحكام سيطرتها عليها في المستقبل⁵¹، وعلى الرغم من وجود نوايا عدوانية واضحة ضد أطراف أخرى غير معنية بالمعاهدة، إلا أن المفاوضات الروسية أورلوف أكد على أنه لم تكن لروسيا نية في جعل الدولة العثمانية تدخل في حرب إلى جانبها، أو أن تقطع العلاقات الودية مع الطرف الذي يكون في حالة حرب مع روسيا، فما عليها إلا غلق المضائق تنفيذاً للمعاهدة فقط⁵²، غير أن غلق المضائق أمام السفن الحربية للدولة المعادية لروسيا، سيؤدي حتماً إلى حدوث توتر واضطراب في علاقات تلك الدولة مع الدولة العثمانية، كون المعاهدة تلزم الدولة العثمانية بالوقوف إلى جانب روسيا في حالة دخولها في حرب، حتى وإن لم يرد ذكر لذلك بشكل واضح وصريح في المعاهدة.

3- موقف القوى الأوروبية الكبرى من معاهدة إنكيار اسكسلي.

لقد جعلت معاهدة إنكيار اسكسلي الدولة العثمانية محمية روسية تابعة لها، مما أثر على إستقلال الدولة العثمانية، وكذلك على نظام توازن القوى الأوروبي⁵³، فقد أثارت هذه المعاهدة مخاوف القوى الأوروبية الكبرى على مصالحها في الدولة العثمانية ولذلك سعت جاهدة لإلغائها.

كانت بريطانيا أكثر الدول الأوروبية رفضاً لمعاهدة إنكيار اسكسلي، حيث لم تتدخل في بداية الصراع المصري-العثماني، رغم استنجد الدولة العثمانية بها، لكن بعد إبرام المعاهدة تدخلت بريطانيا لمنع التوسع الروسي الذي يهدد مصالحها في الدولة العثمانية، وللقضاء على الإمتيازات البحرية التي تحصلت عليها روسيا في مضيق الدردنيل والبوسفور بموجب هذه المعاهدة⁵⁴، فبريطانيا لم تكن قلقة بشأن تقديم روسيا المساعدة العسكرية للدولة العثمانية في صراعها مع محمد علي باشا قبل إبرام معاهدة إنكيار اسكسلي⁵⁵، هذه الأخيرة التي مثلت نقطة تحول هامة في السياسة البريطانية⁵⁶، وفي موقف بريطانيا تجاه السياسة الشرقية الروسية، حيث أوجدت مرحلة جديدة من التنافس الروسي-البريطاني فيما يخص المسألة الشرقية، نظراً لاختلاف وتباين سياسة كل من روسيا وبريطانيا اتجاه الدولة العثمانية، فبريطانيا كانت دائماً ترى أن بقاء الدولة العثمانية عنصر مهم جداً في نظام توازن القوى الأوروبي⁵⁷، وأن معاهدة إنكيار اسكسلي تهدف إلى تقسيم الدولة العثمانية⁵⁸، فقد رأى وزير الخارجية البريطاني بالمرستون "Palmerston" أن المعاهدة تستهدف السيطرة على الدولة العثمانية، وجعلها تابعة لروسيا لذلك كانت دفاعية، ولو كانت تهدف إلى مساعدة الدولة العثمانية لكانت هجومية⁵⁹، ووصفها بأنها "تحفة المؤامرات الروسية والحماسة العثمانية"⁶⁰.

لقد أدركت الحكومة البريطانية مدى خطورة التقارب الروسي-العثماني على مصالحها، إذ أنه بسبب حالة الضعف التي تعيشها الدولة العثمانية، فإن أي إتفاق لها مع روسيا سيكون غير متكافئ، ويعني خضوع السلطان العثماني مرغم لنفوذ القيصر الروسي⁶¹. كما أن عدم تقديم بريطانيا للمساعدة اللازمة للدولة العثمانية خلال المسألة المصرية قد أتاح الفرصة لروسيا بالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، فإبرام معاهدة إنكيار اسكسلي-حسب بالمرستون-يعد خطأ كبيراً في تقدير الحكومة البريطانية للأوضاع⁶²، فبعد ثلاثة أيام من توقيع الإتفاقية صرح قائلاً: "أن من مصلحة بريطانيا المحافظة على الدولة العثمانية وضمان استقلالها، وأن التدخلات الروسية تهدف إلى تقسيم الدولة العثمانية...وعلى بريطانيا التصدي لذلك فسلامة واستقلال الدولة العثمانية ضروري لتأمين الهدوء والأمن والحفاظ على ميزان القوى في أوروبا"⁶³.

كما أن فرنسا هي الأخرى قد شككت في النوايا الحقيقية للسياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية بإبرام معاهدة إنكيار اسكسلي، خاصة وأن العلاقات بين فرنسا وروسيا كانت مضطربة ومصالحهما في الدولة العثمانية مختلفة، وبذلك فقد رأت فرنسا أن المعاهدة جعلت من الدولة العثمانية مقاطعة روسية وامتداداً إستراتيجياً لروسيا⁶⁴.

قامت كل من الحكومة الفرنسية والبريطانية بإرسال تعليمات إلى ممثلهم في الدولة العثمانية، تطلب منهم ضرورة إقناع السلطان العثماني بعدم التصديق على معاهدة إنكيار اسكسلي، وتحذيره من تداعيات ذلك على الدولة العثمانية، كون هذه المعاهدة ستمكن روسيا من التدخل في شؤونها الداخلية⁶⁵، ثم قدمت الحكومتين البريطانية والفرنسية مذكرة احتجاج إلى كل من روسيا والباب العالي تعبيراً عن رفضهما لهذه المعاهدة، لكن ذلك كان دون جدوى⁶⁶، حيث جاء في رد الدولة العثمانية "أن الهدف من هذه الإتفاقية هو حماية الإستقرار... وأن هذه

الإتفاقية مجردة من أية أهداف هجومية"⁶⁷، كما أكدت الدولة العثمانية أنها قد مارست حقا من حقوقها السيادية، ولا يحق لأية دولة أخرى أن تملي عليها كيفية إدارة علاقاتها الدولية⁶⁸، وبذلك فالإحتجاجات البريطانية والفرنسية لا تستند الى أسس قانونية، وإنما كانت مجرد إحتجاجات دبلوماسية لإعتبارات سياسية أوجدتها المصالح المتباينة للدول الأوروبية الكبرى في الدولة العثمانية، فمن حق أي دولة مستقلة ذات سيادة إبرام معاهدة مع أي دولة أخرى دون تدخل أطراف أخرى أو أخذ رأيهم⁶⁹.

وفي حقيقة الأمر فإن الحكومة العثمانية سعت من خلال معاهدة إنكيار اسكلسي إلى الحفاظ على علاقة الباب العالي مع روسيا، في محاولة لاستغلال المكاسب المترتبة على ذلك، واستغلال المصالح المتباينة للدول الأوروبية، لإجبارها على الوقوف في صفها خلال صراعها مع محمد علي باشا، فقد أدركت الدولة العثمانية أن التحالف مع روسيا سيجعل الدول الأوروبية الكبرى تسعى إلى إتفاق مع حكومة الباب العالي، حتى تتجنب سياسة روسيا الشرقية التي تشكل تهديدا كبيرا على مصالح القوى الأوروبية الكبرى⁷⁰، وهذا ما أكدته السفير العثماني في بريطانيا مصطفى رشيد باشا، بالإشارة إلى أنه يتوجب على الدولة العثمانية إستغلال تنافس القوى الأوروبية عليها، خاصة التنافس الروسي-البريطاني من أجل حل المسألة المصرية، مؤكدا أن أكثر شيء يؤرق رجال السياسة البريطانيين هي معاهدة إنكيار اسكلسي، لذلك فبريطانيا ستضطر إلى تقديم مساعدات عسكرية للدولة العثمانية في حالة تجدد الصراع مع محمد علي باشا والي مصر، من أجل حماية مصالحها التي تتناقض مع المصالح الروسية⁷¹. ويمكن القول أن التحالف مع روسيا في تلك الظروف التي تمر بها الدولة العثمانية كان يمثل الوسيلة المناسبة والكفيلة بالنسبة للدولة العثمانية-لجعل القوى الأوروبية الكبرى وخاصة بريطانيا تتدخل لصالحها في صراعها مع محمد علي.

بعد رفض الدولة العثمانية وروسيا الإحتجاج البريطاني والفرنسي، وبعد فشل محاولات بريطانيا وفرنسا في حث الدولة العثمانية على التراجع عن موقفها⁷²، رأت كل من فرنسا وبريطانيا أن تبعث بأسطوليهما إلى اسطنبول للضغط على روسيا وإجبارها على سحب قواتها العسكرية البحرية، وكذلك للضغط على الدولة العثمانية حتى لا يتم التصديق على المعاهدة أو على الأقل إيقاف العمل بها، وذلك رغم محاولات المستشار النمساوي مترنيخ تهدئة الوضع، غير أن ذلك لم يجدي نفعا فكل من فرنسا وبريطانيا لم تكن لديهما الثقة في القيصر الروسي⁷³.

اتفقت الدولتين على أنه في حالة قيام حرب بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا والي مصر، ودخول الأسطول الروسي للمياه العثمانية لحماية العاصمة اسطنبول بموجب هذه المعاهدة، فإن فرنسا وبريطانيا ستعلنان الحرب على روسيا⁷⁴، وقام وزير الخارجية الفرنسي بإخبار السفير الفرنسي في لندن بضرورة العمل المشترك بين فرنسا وبريطانيا والنمسا، لإجبار روسيا على عدم التدخل بمفردها لحل الأزمة، وأن يكون تدخلها في إطار التدخل الأوروبي، كما أرسل إلى السلطان العثماني يطلب منه عدم اتخاذ أي قرار دون الرجوع إلى الدول الأوروبية، واعد السلطان العثماني بأن الدول الأوروبية ستعمل جاهدة خلال المفاوضات من أجل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية للدولة العثمانية على حساب محمد علي⁷⁵. فبريطانيا وفرنسا كانتا تهدفان إلى الحد

من النفوذ الروسي في الدولة العثمانية الذي اكتسبته روسيا بمقتضى معاهدة إنكيار اسكلسي، من خلال تدويل المسألة المصرية والحيلولة دون انفراد روسيا بالتدخل في الأزمة.

كما اتهمت كل من فرنسا وبريطانيا النمسا بمعرفتها بالمعاهدة وبالبنء السري، وأبدتا عدم الثقة في المستشار النمساوي مترنيخ، رغم تأكيدده على عدم معرفته بمخطط روسيا لإبرام مثل هذه المعاهدة، وأنه لم يكن على علم بالنص الكامل للمعاهدة إلا في منتصف شهر أوت 1833م، حيث شعر بالإستياء كون حليفه القيصر الروسي لم يخبره بذلك مسبقاً⁷⁶، كما أعرب عن رفضه انفراد روسيا بالتدخل في أزمة الدولة العثمانية، ومؤكداً على عدم السماح بالتوسع الروسي على حساب الدولة العثمانية⁷⁷، مع أنه أثر الوقوف إلى جانب روسيا، للحفاظ على الحليف القديم للنمسا، ورغبة في دعم القيصر الروسي لها ضد الثورات⁷⁸، معتبراً أن الإحتجاجات البريطانية والفرنسية على معاهدة إنكيار اسكلسي سلبية وغير مبررة، مبدياً رأيه بأن المعاهدة تمت بين روسيا والدولة العثمانية، وأن هذه الأخيرة دولة مستقلة وذات سيادة لها كامل الحرية في تسيير علاقاتها السياسية والدبلوماسية، وعليه لا يحق لأي طرف آخر إظهار قبوله أو رفضه لقراراتها⁷⁹. وبذلك قبل مترنيخ التحالف مع روسيا، فبعدما تم للقيصر الروسي تحقيق هدفه من خلال عقد معاهدة إنكيار اسكلسي الدفاعية مع الباب العالي، تخوف من احتمال فشل مخططة كونه يتعارض مع مصالح القوى الأوروبية الكبرى، فتوجه إلى النمسا لكسبها كحليف له في سياسته تجاه الدولة العثمانية⁸⁰، حيث أبرمت بين الطرفين إتفاقية مونشنجراتز في 18 سبتمبر 1833م لتعزيز موقف روسيا في نظام توازن القوى الأوروبي أمام فرنسا وبريطانيا⁸¹، والتي انضمت إليها بروسيا في 15 أكتوبر 1833م⁸². وقد تم الإتفاق في هذه المعاهدة التي صيغت بنودها من قبل مترنيخ⁸³ على ضرورة العمل للحفاظ على الدولة العثمانية، واستمرار الحكم في السلطان وورثته مع الإلتزام بمواجهة محمد علي، والحيلولة دون توسيع سيطرته إلى الجزء الأوروبي من الدولة العثمانية، ولتفادي النفوذ الفرنسي في منطقة البلقان من خلال حليفها محمد علي⁸⁴. لقد أرادت النمسا من خلال هذه الإتفاقية منع تدخل روسيا المنفرد في حالة تجدد الصراع بين السلطان العثماني وواليه على مصر، مما سيؤدي حتماً إلى تدهور العلاقات بين القوى الأوروبية الكبرى⁸⁵، وفي ذلك تقييد للتدخل الروسي في المسألة المصرية، حيث جاء فيها تأكيد على أن أي تحرك روسي لابد أن يكون بإتفاق مسبق مع النمسا، وحتى في حالة تعرض الدولة العثمانية للخطر وكان هناك اختلاف بين النمسا وروسيا في إيجاد حل مشترك، فإن النمسا ستضمن حصولها على معلومات حول كيفية التدخل الروسي، ومنه فإن هذه الإتفاقية حدثت من الميزة التي أوجبتها معاهدة إنكيار اسكلسي في إنفراد روسيا بالتدخل في شؤون الدولة العثمانية⁸⁶.

لقد كانت لمعاهدة إنكيار اسكلسي إنعكاسات سلبية على العلاقات الأوروبية، خاصة على العلاقات البريطانية-الروسية، فقد ساهمت في زيادة عدم الثقة بين بريطانيا وروسيا، وأدت إلى استياء كبير من جانب رجال السياسة البريطانيين، خاصة بالمرستون الذي بذل جهداً كبيراً من أجل نقض وإلغاء هذه المعاهدة⁸⁷، حيث استطاع أن يحقق انتصاراً دبلوماسياً كبيراً من خلال التوقيع على معاهدة لندن 15 جويلية 1840م التي نصت

المادة الرابعة منها على أن إغلاق المضائق يعتبر مبدأ من مبادئ القانون الدولي الأوروبي⁸⁸، وأن وضع المضائق تحت الحماية المؤقتة للقوى الأوروبية، يعتبر تدبيراً إستثنائياً بناء على طلب من السلطان العثماني للدفاع عن الدولة العثمانية ضد العدوان المصري فقط⁸⁹.

وبعد تسوية الصراع العثماني-المصري أصبحت المهمة الأساسية للدبلوماسية البريطانية تهدف إلى تحجيم النفوذ الروسي في الدولة العثمانية، وتحديد إلغاء معاهدة إنكياراسكسي، لذلك دعت بريطانيا القوى الأوروبية الكبرى إلى عقد اجتماع لها في لندن لإمضاء إتفاقية حول المضائق⁹⁰، وبذلك تم إبرام معاهدة لندن 13 جويلية 1841م، تعهد فيها السلطان العثماني بالإلتزام بمبدأ إغلاق المضائق من أجل إحلال السلام⁹¹، وقد اتفقت القوى الأوروبية المجتمعمة على إغلاق مضيق البوسفور والدردنيل أمام جميع السفن الحربية الأجنبية ما دامت الدولة العثمانية في حالة سلام⁹²، وبذلك أصبحت معاهدة لندن 13 جويلية 1841م تمثل مبدأ من مبادئ القانون الدولي الأوروبي.

اعتبرت معاهدة 13 جويلية 1841م بمثابة إنتصار كبير للسياسة البريطانية على حساب روسيا، إذ نجحت بريطانيا في إقناع الدول الأوروبية بالمحافظة على سيادة الدولة العثمانية على أراضيها، بإرغام محمد علي والي مصر على الإنسحاب من الأراضي العثمانية، وفي الوقت نفسه حافظت على مصالحها من التوغل الروسي باتجاه البحر الأبيض المتوسط، فقد جعلت الأسطول الروسي محجوزاً في البحر الأسود⁹³، كما أنه بموجب هذه المعاهدة تم إستبدال الحماية الروسية على الدولة العثمانية، بالحماية الجماعية للدول الأوروبية الكبرى⁹⁴، وذلك بعد أن نسخت معاهدة لندن 1841م إتفاقية إنكياراسكسي⁹⁵، كما نصت على أن يصبح مضيق البحر الأسود والبحر الأبيض تحت سيطرة الدولة العثمانية، ولا يسمح للسفن الحربية بإجتيازها والمرور منها وإليها⁹⁶، وبذلك فهذه المعاهدة وضعت حداً للصراع الروسي-العثماني حول المضائق، وكذلك للإمتيازات البحرية الروسية التي نصت عليها معاهدة إنكياراسكسي⁹⁷.

وفي حقيقة الأمر يعتبر الإتفاق الذي تم التوصل إليه بين القوى الأوروبية الكبرى، بموجب معاهدة لندن 1841م هو إتفاق ضد روسيا بالدرجة الأولى، كونها الدولة الوحيدة التي من مصلحتها الخروج من سجن البحر الأسود⁹⁸، حيث فقدت روسيا إمكانية حل مشاكلها على حدودها الجنوبية مع الدولة العثمانية بمفردها، وخسرت كافة الإمتيازات التي كانت قد تحصلت عليها بموجب معاهدة إنكياراسكسي، في مقابل ازدياد النفوذ البريطاني في الدولة العثمانية.

خاتمة:

تمثل معاهدة إنكيار اسكلسي 1833م مظهرا من مظاهر السياسة الروسية الجديدة تجاه الدولة العثمانية، بعدما أدركت روسيا أن الصراع المسلح مع الدولة العثمانية لن يمكنها من تحقيق أهدافها الإستراتيجية، ونظرا لاختلاف مصالح الدول الأوروبية لم يكن بإمكان روسيا تحقيق مشاريعها التوسعية في الدولة العثمانية، خاصة في ظل نظام توازن القوى الأوروبي آنذاك، القائم على أساس بقاء الدولة العثمانية، واستمرارها لتجنب حرب أوروبية في حالة انهيارها، لذلك كان على روسيا تغيير سياستها العدائية تجاه الدولة العثمانية، والتوجه إلى الأسلوب الدبلوماسي وتحسين علاقتها بالدولة العثمانية، حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها، واستنادا إلى ما سبق ذكره يمكن أن نخلص إلى الإستنتاجات التالية:

1- توضح معاهدة إنكيار اسكلسي أن التحالفات وإبرام المعاهدات والإتفاقيات بين الدول لا تبنى على العلاقات الدولية الجيدة والودية بين الأطراف المتحالفة، بقدر ما تبنى على المصالح المتبادلة والضمانات التي يقدمها كل طرف للآخر.

2- تعتبر معاهدة إنكيار اسكلسي إنتصارا دبلوماسيا كبيرا لم تستطع روسيا تحقيقه في ميادين الحرب مع الدولة العثمانية، وفي ميادين السياسة مع الدول الأوروبية وإن كان لفترة محدودة، حيث كانت لها إنعكاسات وتأثيرات كبيرة في العلاقات بين القوى الأوروبية الكبرى مع روسيا ومع الدولة العثمانية.

3- تباين مصالح القوى الأوروبية الكبرى مع روسيا جعلها تعمل من أجل الحفاظ على الدولة العثمانية، على الرغم من الضعف الشديد الذي وصلت إليه حتى لا تقع تحت السيطرة الروسية، وتتمكن روسيا من الوصول إلى المياه الدافئة، فالدولة العثمانية تعتبر عنصرا مهما في نظام توازن القوى الأوروبي، بل شرطا أساسيا للحفاظ على هذا التوازن، فبقاءها كدولة مستقلة لها وزن وتأثير كبير في إحلال الأمن الأوروبي.

4- توضح معاهدة إنكيار اسكلسي مدى نجاح الدبلوماسية العثمانية في تسيير العلاقات الدولية في تلك الفترة الحرجة من تاريخها، فالتحالف مع روسيا جعل القوى الأوروبية الكبرى تتحرك لصالحها خلال الصراع مع محمد علي والي مصر، حيث تم تدويل المسألة المصرية والإتفاق على حلها بما يرضي الدولة العثمانية، كما أن تدخل الدول الأوروبية الكبرى أدى إلى إلغاء معاهدة إنكيار اسكلسي 1833م واستبدالها بمعاهدة المضايق 1841م، وبذلك لم تستفد روسيا من الإنتصار الدبلوماسي الكبير الذي حققته بمقتضى معاهدة إنكيار اسكلسي.

الهوامش:

- ¹ - في النصف الثاني من القرن 18م كانت السلطة العثمانية تمثل مركز الثقل الأساسي في مواجهة الإستراتيجية الروسية ولهذا كان من مصلحة روسيا دعم الحركات الانفصالية باعتبارها قوة سياسية تساهم في إضعاف واستنزاف قوى الدولة العثمانية أما في النصف الأول من القرن التاسع عشر أدرك الساسة الروس تحول مركز الثقل إلى محمد علي باشا والي مصر ولذلك عدلت روسيا سياساتها السابقة باتجاه دعم السلطة المركزية العثمانية ضد محمد علي، أنظر:
- حسن الضيقة: دولة محمد علي والغرب الإستحواذ والإستقلال، ط1، المركز الثقافي العربي، لبنان، ص170.
- ² - محمد عبد الستار البدري: المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي باشا، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص101.
- ³ - محمد علي باشا من أصل ألباني ولد بمدينة "قولة" على الحدود بين تراقيا ومقدونيا عام 1769م، كان من بين الجنود المتطوعين، الذين شاركوا في الجيش العثماني والإنجليزي لإجلاء الفرنسيين من مصر سنة 1801م حيث أبلى بلاء حسنا ولذلك تم ترقيته إلى رتبة قائد الجيش، بعد ذلك استغل فرصة خلاف والي مصر خسرو باشا مع المماليك الذين قاموا بسجنه فعمل محمد علي بمساعدة الأهالي على إخراج خسرو باشا من السجن ليقيم الأهالي بعد ذلك بمراسلة الباب العالي مطالبين بتولية محمد علي عليهم فأصدر السلطان العثماني فرمانا في 8 جويلية 1805م ينص على تولية محمد علي إيالة مصر، أنظر:
- محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981، ص390-391.
- عمر الاسكندري وسليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، مراجعة أ. ج. سفدج، مؤسسة هنداوي، مصر، 2014، ص121-130.
- إسماعيل أحمد ياغي: العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 1997، ص220.
- ⁴ - طالب محمد علي باشا والي مصر من الدولة العثمانية إعطاءه ولاية الشام فضلا عن ولاية مصر، مكافئة له على خدماته للدولة العثمانية منذ توليه إيالة مصر، غير أن رفض الدولة العثمانية لمطالبه جعله يلجأ للقوة العسكرية والتباعد عنها، للمزيد من التفاصيل أنظر:
- يوسف حسين يوسف عمر: السياسة الروسية تجاه المسألة المصرية من بداية الأزمة حتى معاهدة هونكاراسكله سي 1832-1834م، دراسة في ضوء الوثائق البريطانية، مجلة جامعة الخليل للبحوث، مجلد8، عدد1، فلسطين، 2013، ص154.
- ⁵ - ولد عام 1785م تسلم السلطة في 28 جويلية 1808م خلفا لشقيقه مصطفى الرابع، في وقت ازداد فيه نشاط النزعة الانفصالية في أقاليم الدولة العثمانية، مما شجعه للقيام بالعديد من الإصلاحات، ولاسيما إصلاح المؤسسة العسكرية، حيث ألغى نظام الإنكشارية سنة 1826م، كما خاض حربين مع روسيا انتهت الأولى بمعاهدة بوخاراست 1812م والثانية انتهت بمعاهدة أدريانوبل 1829م توفي عام 1839م، أنظر:
- Gabor Agoston and Bruce Masters: Encyclopedia of the ottoman empire, Facts On File , United States of America, 2009, pp345-347.
- ⁶ - ولد سنة 1796م تولى عرش روسيا سنة 1825م خلفا لأبيه ألكسندر الأول واستمر حكمه إلى غاية 1855م، يعتبر القيصر نيكولا الأول نصير الرجعية في أوروبا كان شعاره: الأرثوذكسية، الأوتوقراطية، الوحدة القومية، توفي سنة 1855م، أنظر:
- محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1987، ص1846.
- J. A. R. Marriott: The Eastern question an historical study in European diplomacy, at the clarendon press, oxford, 1917, p207.
- ⁸ - نينل الكسندرونا دولينا: الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ترجمة أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، 1999، مصر، ص30.
- ⁹ - محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص109.
- ¹⁰ - آمال السبكي: أوروبا في القرن التاسع عشر (فرنسا في مئة عام)، مكتبة النهضة، القاهرة، 1993، ص208-210.
- لم تكن لروسيا مصالح مباشرة في الشرق بل كان هدفها الأساسي يتمثل في عدم السماح بسقوط الدولة العثمانية على يد محمد علي حليف فرنسا وقيامه بتأسيس دولة قوية تحل محل الدولة العثمانية تكون خادمة للمصالح الفرنسية، أنظر:
- Miroslav Sedivy: Metternich, the Great Powers and the Eastern Question, first edition, published by the University of West Bohemia, 2013, p527.
- 11- Marriott: The Eastern question ..., op, cit, p208.
- 12 - Frederick Stanley Rodkey: The Turco-Egyptian question in the relations of England, France, and Russia, 1832-1841 , published by the university of Illinois, Urbana, 1924, p18.
- ¹³ - غالب عبد أحمد العربيات وخالد حامد طاهر شنيكات: الموقف الروسي من التدخل المصري في بلاد الشام (1831-1841م) "قراءة جديدة في التدخل الدولي" مجلة دراسات تاريخية، العددان 117-118، جانفي-جوان، الأردن، 2012، ص391.
- ¹⁴ - محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص105.

- ¹⁵ - جورج خوري: المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ على الامبراطورية العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان 41-42، جامعة دمشق، دمشق، 1992، ص 97.
- ¹⁶ - محمد عبد الستار البدرى: مرجع سابق، ص 111.
- ¹⁷ - المرجع نفسه، ص 112.
- ¹⁸ - J. A. R. Marriott: The Eastern question ..., op, cit, pp208-209.
- Frederick Stanley Rodkey: op, cit, p21.
- ¹⁹ - محمد فريد بك المحامي: مصدر سابق، ص 451.
- مؤلف مجهول: مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا، تحقيق وتقديم أحمد غسان سبانو، دار قتيبة للطباعة والنشر، دمشق، دون سنة، ص 63.
- ²⁰ - لا يعد اتفاق كوتاهية معاهدة لأنها كانت عبارة عن وثيقة من جانب السلطان العثماني لذلك فالأصح استخدام مصطلح إتفاق كوتاهية أنظر: نينل الكسندرونا دولينا: مرجع سابق، ص 33.
- J. A. R. Marriott: The Eastern question ..., op. cit, p209.
- ²¹ - D. Urquhart: La crise, la France devant les quatre puissances, le 20 septembre 1840, librairie de P. Dufart, Paris, 1840, p59- 60.
- في اليوم التالي من عقد معاهدة إنكياراسكلسي بين الدولة العثمانية وروسيا بدأت روسيا بسحب قواتها العسكرية، أنظر:
- J. A. R. Marriott: The Eastern question ..., op. cit, p210.
- ²² - Norman Anick: The Embassy of lord Ponsonby to Constantinople 1833-1841, McGill University, Canada, 1970, p39.
- ²³ - عبد الرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية (1878-1687)، سياسة الإندفاع نحو المياه الدافئة، الحلقة الأولى، مجلة تاريخ العرب والعالم، العددان 73-74، دار النشر العربية، بيروت، نوفمبر-ديسمبر 1984، ص 56.
- Frederick Stanley Rodkey: op, cit, p24-25.
- ²⁴ - Ibid, p28.
- ²⁵ - Norman Anick: op, cit, p51.
- ²⁶ - روبر منتران: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، ج 2، ط 1، دار الفكر، القاهرة، 1993، ص 46.
- ²⁷ - يوسف حسين يوسف عمر: مرجع سابق، ص 155.
- ²⁸ - نينل الكسندرونا دولينا: مرجع سابق، ص 62-63.
- ²⁹ - D. Urquhart: op, cit, pp54-56 .
- Miroslav Sedivy: op, cit, p530.
- ³⁰ - أنظر نص المعاهدة في:
- Gabriel Effendi Noradounghian : Recueil d'actes internationaux de l'empire ottoman, (1789-1856), T.2, librairie cotillon, paris, 1900, pp229-231.
- F. G. Ghillany: Manuel diplomatique, tome2, Treuttel et Wurtz, Paris, 1856, pp160-163.
- ³¹ - محمد عبد الستار البدرى: مرجع سابق، ص 124.
- ³² - Coleman Phillipson et Noel Buxton: The question of the Bosphorus and Dardanelles, Stevens and Haynes, London, 1917, p62.
- ³³ - D. Urquhart: op, cit, p64.
- ³⁴ - Coleman Phillipson et Noel Buxton: op, cit, p63.
- ³⁵ - D. Urquhart: op, cit, p66.
- ³⁶ - Coleman Phillipson et Noel Buxton: op, cit, p63.
- ³⁷ - D. Urquhart: op, cit, p67.
- ³⁸ - Coleman Phillipson et Noel Buxton: op, cit, pp63-64.
- ³⁹ - Edward Hertslet: The map of Europe by treaty, vol2, London, 1875, pp227-228.
- ⁴⁰ - أمال السبيكي: مرجع سابق، ص 206.
- Miroslav Sedivy: op, cit, p530.
- Frederick Stanley Rodkey: op, cit, p29.
- ⁴¹ - يلماز أوزتونا: موسوعة تاريخ الامبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 629-1341هـ/1922-1923م، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة محمود الأنصاري، المجلد الثالث، الدار العربية للموسوعات، ط 1، بيروت، 2010، ص 17.
- ⁴² - Coleman Phillipson et Noel Buxton: op, cit, p66.
- ⁴³ - ميمونة حمزة المنصور: تاريخ الدولة العثمانية، ط 1، دار الحامد، الأردن، 2008، ص 94.



- ⁴⁴ - محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 125.
- ⁴⁵ - أمال السبيكي: مرجع سابق، ص 207.
- ⁴⁶ - René Pinon: l'Europe et l'empire ottoman, librairie académique, Paris, 1913, p76.
- Emily Veronica Collins: History of the question of the straits, Boston library, 1932, p35.
- ⁴⁷ - أكمل الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 1999، ص 96.
- Harold Temperley: England and the near east the Crimea, Longmans green and Co, London, 1936, p72.
- ⁴⁸ - من عوامل تغير سياسة روسيا تجاه الدولة العثمانية ما حدث في اليونان حيث اضطرت روسيا إلى الاعتراف باستقلال اليونان عن الدولة العثمانية وانسحبت قواتها من المورة بسبب حرص الدول الأوروبية على الحفاظ على استقلال اليونان لأن مصالح الدول الأوروبية كانت تختلف تماماً عن مصالح روسيا في البلقان، حيث عارضت الدول الأوروبية سعي روسيا في إحلال السيطرة الروسية على بلاد اليونان محل السيطرة العثمانية ومن هنا أدركت روسيا أن استقلال أية ولاية من ولايات الدولة العثمانية لا يعني فقدان جزء من الدولة العثمانية فقط بل إن روسيا لن تتمكن من الحصول عليه، وأن استقلال الولايات العثمانية سيؤدي إلى ظهور دويلات صغيرة سيكون من الصعب على روسيا الإستلاء عليها أو حتى التدخل في شؤونها أنظر:
- أمال السبيكي: مرجع سابق، ص 204-205.
- ⁴⁹ -Norman Anick: op, cit, p60.
- ⁵⁰ - Stephen Pierce Hayden Duggan: The Eastern Question a Study in Diplomacy, The Columbia University Press, London, 1902, p86.
- J. A. R. Marriott: The Eastern question ..., op, cit, p210.
- D. Urquhart: op, cit, p62.
- ⁵¹ -G. D. Clayton: Britain and the Eastern question Missolonghi to Gallipoli, university of London, London, 1971, p67.
- ⁵² - Coleman Phillipson et Noel Buxton: op, cit, p65.
- ⁵³ - Alexander Bitis: The Russian Army and The Eastern Question 1821-1834, Proquest LLC, Parkway, 2014, p286.
- ⁵⁴ -Samuel John Butcher: Lord Aberdeen and conservative foreign policy 1841-1846, School of History, January 2015, p145.
- ⁵⁵ - Frederick Stanley Rodkey: op, cit, p26.
- ⁵⁶ - G. D. Clayton: op, cit, p68.
- ⁵⁷ -Alexander Bitis: op, cit, p287.
- ⁵⁸ -Harold Temperley: op, cit, p73.
- ⁵⁹ -Alexander Bitis: op, cit, p287.
- ⁶⁰ - Norman Anick: op, cit, p58.
- ⁶¹ - ميمونة حمزة المنصور: مرجع سابق، ص 95.
- ⁶² - G. D. Clayton: op, cit, p63.
- ⁶³ - Ibid, p73
- ⁶⁴ - محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 126-127.
- ⁶⁵ - Frederick Stanley Rodkey: op, cit, p30.
- ⁶⁶ - Coleman Phillipson et Noel Buxton: op, cit, p67.
- Stephen Pierce Hayden Duggan: op, cit, p86.
- Edward Hertslet: vol2, op, cit, p928 م في: أوت 1833
- ⁶⁷ - محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 127.
- ⁶⁸ - المرجع نفسه، ص 127.
- ⁶⁹ - Coleman Phillipson et Noel Buxton: op, cit, p68.
- ⁷⁰ - نينل الكسندرونا دولينا: مرجع سابق، ص 64.
- ⁷¹ - المرجع نفسه، ص 82.
- ⁷² - أمال السبيكي: مرجع سابق، ص 208.
- ⁷³ - Stephen Pierce Hayden Duggan: op, cit, p86.
- Miroslav Sedivy: op, cit, p529.
- محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 127.

⁷⁴ - آمال السبكي: مرجع سابق، ص 208.⁷⁵ - المرجع نفسه، ص 210.

تجدر الإشارة إلى أن الإتفاق بين فرنسا وبريطانيا كان منصبا على العمل للحيلولة دون تدخل روسيا المنفرد في الأزمة فقط ، حيث كان النفوذ الروسي في الدولة العثمانية يشكل تهديد كبير للمصالح الفرنسية و البريطانية على حد سواء أما فيما يخص تسوية المسألة المصرية فقد كان هناك خلاف وتباين بين مواقف الدولتين، ففي الوقت الذي أصرت فيه فرنسا على دعم محمد علي فإن بريطانيا انتهجت سياسة مغايرة، حيث عملت على احتواء الخلاف بين الدولة العثمانية ومصر مع محاولة استبدال النفوذ الروسي بالنفوذ البريطاني من خلال تدعيم الدولة العثمانية سياسيا و اقتصاديا، أنظر: محمد عبد الستار البديري: مرجع سابق، ص 136-137.

- Frederick Stanley Rodkey: op, cit, p36.

⁷⁶ - Miroslav Sedivy: op, cit, pp531-533.

- Norman Anick: op, cit, p58.

⁷⁷ - يوسف حسين يوسف عمر: مرجع سابق، ص 158.⁷⁸ - Miroslav Sedivy: op, cit, p527.⁷⁹ - Ibid, p535.⁸⁰ - ميمونة حمزة المنصور: مرجع سابق، ص 95.⁸¹ - محمد عبد الستار البديري: مرجع سابق، ص 130.⁸² - Frederick Stanley Rodkey: op, cit, p32.⁸³ - A. J. P. Taylor: the struggle for mastery in Europe 1848-1918, at the Clarendon press, oxford, 1954, p2.⁸⁴ - أكمل الدين إحسان أوغلي: مرجع سابق، ص 97.⁸⁵ - Miroslav Sedivy: op, cit, p536.⁸⁶ - Ibid, pp540-541.⁸⁷ - J. A. R. Marriott: The European commonwealth problems historical and diplomatic, the Clarendon press, oxford, 1918, p268.⁸⁸ - René Pinon: op, cit, p77.

خلال المحادثات السابقة لإبرام معاهدة لندن 1840م أبدى القيصر الروسي استعدادده للتخلي عن معاهدة هنكيار اسكله سي إذا لزم الأمر مقابل استبعاد فرنسا من المشاركة في تسوية المسألة المصرية، حيث كان يهدف إلى عزل فرنسا عن المشاركة في المحفل الدولي، أنظر:

- Stephen Pierce Hayden Duggan: op, cit, p88.

- Emily Veronica Collins: op, cit, p39.

⁸⁹ - Ibid, p40.⁹⁰ - غالب عبد أحمد العربيات وخالد حامد طاهر شنيكات: مرجع سابق، ص 402.⁹¹ - René Pinon: op, cit, p77.⁹² - J. A. R. Marriott: The Eastern question ..., op, cit, p218.⁹³ - يلماز أوزتونا: مرجع سابق، ص 40.⁹⁴ - J. A. R. Marriott: The European commonwealth problems historical and diplomatic, op, cit, p269.⁹⁵ - ميمونة حمزة المنصور: مرجع سابق، ص 96.⁹⁶ - غالب عبد أحمد العربيات وخالد حامد طاهر شنيكات: مرجع سابق، ص 402.⁹⁷ - Samuel John Butcher: op, cit, p145.⁹⁸ - J. Aulneau: la Turquie et la guerre, libraire Félix Alcan, paris, 1915, p325.

المصادر والمراجع العربية:

- 1- إسماعيل أحمد ياغي: العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 1997.
- 2- أكمل الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 1999.
- 3- أمال السبكي: أوروبا في القرن التاسع عشر (فرنسا في مئة عام)، مكتبة النهضة، القاهرة، 1993.
- 4- جورج خوري: المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ على الامبراطورية العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان 41-42، جامعة دمشق، دمشق، 1992.
- 5- حسن الضيقة: دولة محمد علي والغرب الإستحواذ والإستقلال، ط1، المركز الثقافي العربي، لبنان، دون سنة نشر.
- 6- روبر منتران: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، ج2، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1993.
- 7- عبد الرؤوف سنو، العلاقات الروسية العثمانية (1687-1878)، سياسة الإندفاع نحو المياه الدافئة، الحلقة الأولى، مجلة تاريخ العرب والعالم، العددان 73-74، دار النشر العربية، بيروت، نوفمبر-ديسمبر 1984.
- 8- عمر الاسكندري وسليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني الى قبيل الوقت الحاضر، مراجعة أ. ج. سفدج، مؤسسة هنداوي، مصر، 2014.
- 9- غالب عبد أحمد العربيات وخالد حامد طاهر شنيكات: الموقف الروسي من التدخل المصري في بلاد الشام (1831-1841م) "قراءة جديدة في التدخل الدولي" مجلة دراسات تاريخية، العددان 117-118، جانفي-جوان، الأردن، 2012.
- 10- محمد عبد الستار البدري: المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي باشا، دار الشروق، القاهرة، 2001.
- 11- محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1987.
- 12- محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981.
- 13- مؤلف مجهول: مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا، تحقيق وتقديم أحمد غسان سيانو، دار قتيبة للطباعة والنشر، دمشق، دون سنة.
- 14- ميمونة حمزة المنصور: تاريخ الدولة العثمانية، ط1، دار الحامد، الاردن، 2008.
- 15- نينل الكسندرونا دولينا: الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ترجمة أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، 1999.
- 16- يلماز أوزتونا: موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 629-1341هـ/1231-1922م، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة محمود الأنصاري، المجلد الثالث، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 2010.
- 17- يوسف حسين يوسف عمر: السياسة الروسية تجاه المسألة المصرية من بداية الأزمة حتى معاهدة هونكاراسكله سي 1832-1834م، دراسة في ضوء الوثائق البريطانية، مجلة جامعة الخليل للبحوث، مجلد8، عدد1، فلسطين، 2013.

المصادر والمراجع الأجنبية:

- 18-A. J. P. Taylor: the struggle for mastery in Europe 1848-1918, at the Clarendon press, oxford, 1954.
- 19-Alexander Bitis: The Russian Army and the Eastern Question 1821-1834, Proquest LLC, Parkway, 2014.
- 20-Coleman Phillipson ET Noel Buxton: The question of the Bosphorus and Dardanelles, Stevens and Haynes, London, 1917.
- 21-D. Urquhart: La crise, la France devant les quatre puissances, le 20 septembre 1840, librairie de P. Dufart, Paris, 1840.
- 22-Edward Hertslet: The map of Europe by treaty, vol 2, London, 1875.
- 23-F. G. Ghillany : Manuel diplomatique, tome 2, Treuttel et Wurtz, Paris, 1856.
- 24-Frederick Stanley Rodkey: The Turco-Egyptian question in the relations of England, France, and Russia, 1832-1841, published by the University of Illinois, Urbana, 1924.
- 25-Gabriel Effendi Noradounghian, Recueil d'actes internationaux de l'empire ottoman, (1789-1856), T.2, librairie cotillon, paris, 1900.
- 26-Gabor Agoston and Bruce Masters: Encyclopedia of the Ottoman Empire, Facts on File, United States of America, 2009.
- 27-G. D. Clayton: Britain and the Eastern question Missolonghi to Gallipoli, university of London, London, 1971.
- 28-Harold Temperley, England and the near east the Crimea, Longmans green and co, London 1936.
- 29-J. Aulneau: la Turquie et la guerre, libraire Félix Alcan, paris, 1915.



- 30-J .A. R. Marriott: The Eastern question an historical study in European diplomacy, at the clarendon press, oxford, 1917.
- 31-J .A. R. Marriott: The European commonwealth problems historical and diplomatic, the Clarendon press, oxford, 1918.
- 32-Miroslav Sedivy: Metternich, the Great Powers and the Eastern Question, first edition, published by the University of West Bohemia, 2013.
- 33-Norman Anick: The Embassy of lord Ponsonby to Constantinople 1833-1841, McGill University, Canada, 1970.
- 34-René Pinon: l'Europe et l'empire ottoman, librairie académique, Paris, 1913.
- 35-Samuel John Butcher: Lord Aberdeen and conservative foreign policy 1841-1846, School of History, January 2015.
- 36-Stephen Pierce Hayden Duggan: The Eastern Question a Study in Diplomacy, the Columbia University Press, London, 1902.